

ثلاثة أحداث بارزة

تل - أبيب، ولا علاقة لها بها». ورفض عرفات الاجابة عن سؤال: هل يدين العملية أم لا؟ (الحياة، لندن، ١٩٩٠/٦/١).

وفي السياق ذاته، ذكرت مصادر ان واشنطن أبلغت الى م.ت.ف. انه اذا لم يصدر عن اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بيان يتضمّن ادانة العملية البحرية الفلسطينية ضد اسرائيل، واتخاذ اجراءات تأديبية تجاه الجهة المنفذة، فان الادارة الاميركية ستضطر الى الاعلان عن وقف الحوار. ومضت المصادر في القول ان اميركا تقدّمت بثلاثة مطالب الى المنظمة، وهي: اصدار بيان استنكار واضح ولا تراجع عنه؛ واصدار توضيح بأن لا علاقة على الاطلاق لـ م.ت.ف. بأي شكل من الاشكال بالعملية؛ واتخاذ اجراءات تأديبية فورية بحق جبهة التحرير الفلسطينية (القبس، الكويت، ١٩٩٠/٦/١).

وتعليقاً على هذه المطالب، كتب المحرر السياسي لوكالة الأنباء الفلسطينية (وفا): «انه وعلى الرغم من الموقف الذي اوضحته المنظمة على لسان رئيسها في عدم مسؤوليتها، أو أي من أجهزتها، أو قواتها عن هذه العملية، فان الأوساط الاميركية تواصل دعوتها الى قطع الحوار، ممّا يدل على وجود نية مبيتة لاستغلال العملية كغطاء من اجل قطع الحوار، والتحصّل من المسؤولية الدولية التي تتحمّلها الولايات المتحدة الاميركية تجاه التسوية السياسية، والتغطية على جرائم الحكومة الاسرائيلية، ودورها المسؤول عن افشال كل الجهود السياسية، ورفضها لجميع المقترحات والمبادرات السلمية» (وفا، تونس، ١٩٩٠/٦/٦).

وأبدت مصادر فلسطينية أخرى استغرابها من مسارعة المتحدثة باسم الخارجية الاميركية، مارغريت تنوايلر، الى وصف العملية الفدائية بـ «الهجوم الارهابي»، مشيرة الى ان هذا الوصف

ازدحمت أيام الشهر المنصرم بأحداث بارزة وتفاعلات خطيرة، كانت مثار ترقّب واهتمام مختلف أوساط الرأي العام الدولي، وأبرزها العملية البحرية التي نفّذتها مجموعات من جبهة التحرير الفلسطينية على شاطئ تل - أبيب، فجر ٣٠/٥/١٩٩٠، وتعليق الولايات المتحدة الاميركية حوارها مع م.ت.ف. ووصول الليكود الى سدة الحكم في اسرائيل.

العملية البحرية

في الثلاثين من أيار (مايو) الماضي، خاض ١٦ فدائياً، ينتمون الى جبهة التحرير الفلسطينية، معركة بحرية بعدما تمكّنوا من النزول الى الشاطئ الفلسطيني، في أكثر من موقع بين كيبوتس «غاعش»، على بعد ١٥ كيلومتراً الى الشمال من تل - أبيب ومستوطنة «نيتسليم»، على بعد حوالي ٣٠ كيلومتراً الى الجنوب من المدينة، واشتبكوا مع الجنود الاسرائيليين.

وفور تنفيذ العملية، أعلن ناطق رسمي باسم جبهة التحرير الفلسطينية، ان الهجوم البحري يتماشى مع سياسة م.ت.ف. وأشار الى أن الجبهة فضيل اساسي في المنظمة يلتزم كل الثوابت الوطنية التي وافق عليها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة، وفي مقدمها الكفاح المسلح.

وأشارت بيانات جبهة التحرير الفلسطينية الى ان العملية هي عملية عسكرية صرفة، وانها جاءت دعماً وأسناداً لخط م.ت.ف. السياسي؛ وان الجبهة تتحمّل مسؤوليات وتبعات العملية.

ومنعاً لاية التباسات بهذا الشأن، أعلن الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في مؤتمر صحافي عقده في بغداد، اثر العملية: «ان م.ت.ف. ليست متورطة في العملية البحرية التي نفّذتها مجموعات من جبهة التحرير الفلسطينية على شاطئ